أثر التفاعل الحواري، والنزعة الكلامية في توجيه متلقي الخطاب
قراءة تداولية في (كشـــاف) الزمخشري

د/ علي حميداتو.
جامعة البليدة

إن لكل تبادل حواري أركانا هي المخاطب (المرسل)، والمخاطب (المرسل إليه) وموضوع التخاطب (الخطاب) تتفاعل فيما بينها لتحقيق غرض أو أغراض متمايزة ظاهرة أو باطنة ولتحقيق هذه المقاصد يتطلب التدبر في موضوع التخاطب من كلا الجانبين: المرسل، والمرسل إليه، في إطار مبدأ التعاون والتشارك والتبادل على اعتبار أن التحاور قائم أساسا على المراجعة في الكلام بين طرفي الحوار[1].

مبدأ التعاون والتشارك:

تعتبر المشاركة إحدى الخصائص الأساسية للتفاعل الحواري، على اعتبار أنها " تفعّل إرادة القول لدى أطراف الحوار، وهي المؤطرة لعناصره بين ممثلي الخطاب"[2] فلولاها ما انتظم أي تواصل بين أطراف الحوار، يدل على ذلك ما يشير إليه Bateson – Goffman وآخرون بقوله:" حتى القرن السادس عشر كانت كلمتا "تواصل والتواصل" مصطلحين قريبين جدا من "Communier" و"Communion" التي تعني مشاركة وحدة الشعور وتشاركه في الرأي وهما مصطلحان قديمان، وهما منحدران من اللاتينية " Communicare "[3] وهكذا تضاف معاني من مثل: "وحدة الشعور" و"التشارك في الرأي" إلى خصيصة المشاركة لدعمها أكثر وهي "معانٍ تبين ما تؤول إليه المشاركة أثناء التفاعل الحواري من انصهار ممثلي الخطاب في تفعيل الهدف الأول وهو التشارك في الرأي "[4].

و"الزمخشري" هنا يحرص على أن يظل دائما وثيق الصلة بمخاطبه، يفسر له ويطلب منه النظر في الدليل والحجة حتى يؤسس معه برهانا بإجراءات حجاجية يكون في أغلبها قد استنبطها بنفسه "المتلقي"، وغايته في ذلك هو توجيه مخاطبه سالكا في ذلك مسلك رضاه بما يعرفه أو يعتقده، من دون أن يتسلط أو يجبره على قبول الحكم ولو مكرها، وإنما يستميله ويجادله بعقل مجتهد، وكل ذلك من أجل مبدأ التشارك والتعاون ولخلق الظروف المواتية للوصول إلى الإجماع على هذا الرأي أو الحكم عبر هذه الصيرورة التي يفعّلها كثيرا في كشافه.

يقول "الزمخشري" في معرض تفسيره لأول سورة البقرة ما يكون لنا دليلا على كثرتها في كشافه:" فإن قلت: فما وجه قراءة من قرأ "صَ،و قَ ونَ" مفتوحات ؟ قلت:الأوجه أن يقال: ذاك نصب وليس بفتح، وإنما لم يصحبه التنوين لامتناع الصرف على ما ذكرت وانتصابها بفعل مضمر نحو "اذكر"، وقد أجاز "سيبويه" مثل ذلك في حمَ وطسَ ويَس ولو قرئ به، وحكى "أبو سعيد السيرافي" في أن بعضهم قرأ يَس، ويجوز أن يقال حرّكت لالتقاء الساكنين، كما قرأ من قرأ " ولا الضالين " فإن قلت هلا زعمت أنها مقسم بها وأنها نصبت نصب قولهم: نعم الله لأفعلنَّ، وآي الله لأفعلنَّ، على حذف حرف الجرّ وإعمال فعل القسم: وقال ذو الرّمة: "ألا ربَّ من قلبي له الله ناصح"[5] وقول آخر: " فذا أمانة الله الثريد" [6] قلت: إن القرآن والقلم بعد هذه الفواتح محلوف بهما، فلو زعمت ذلك لجمعت بين قسمين على مقسم واحد وقد استكرهوا ذلك، قال الخليل في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴾[7] "الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء – قال سيبويه قلت للخليل: فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال: إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاما آخر، فيكون كقولك : بالله لأفعلنّ، وبالله لأخرجنّ اليوم، ولا يقوى أن تقول: وحقّك وحقّ زيد لأفعلنّ، والواو الأخيرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها... "[8]

ما نلاحظه في هذا النص أن الزمخشري دائم الصلة بمخاطبه يعلل له تارة، ويعترض عليه أخرى ما أنكره منه، لأجل إقامة الدليل على دعواه، مستحثا إياه على النظر في استدلالاته، ذلك أنه يفترض اعتراضا وإنكارا من مخاطبه "السائل" والذي يدل عليه قول "السائل المفترض": "ما وجه..." حيث جاء بالفاء للدلالة على إنكار ما علم سابقا [9] فينبري يمثّل له ويستدل بما شُهد له بعلوِّ كعبه في العلم، بما لا ينكره المعترض والعارض، فهم في ذلك سواء على طريقة الاستدلال طالبا له الحجة من " سيبويه وأبي سعيد السيرافي والخليل بن أحمد" ومن كلام العرب "الشعراء".

فكأنه بهذا المنحى آخذ بيد مخاطبه لينمي له كفاءته النحوية " العلمية" ليبنيَ استدلاله بنفسه متمثلا الطريقة ذاتها ليدرك صحة دعوى "العارض"، فكأنهما يتشاركان التدليل مجتمعين على تحصيل الاتفاق، لأن إنشاء الكلام من لدن المتكلم، وفهمه من لدن المخاطب، لا انفصال لأحدهما عن الآخر، وانفراد المتكلم بالسبق الزمني ما كان ليلزم عنه انفراد بتكوين مضمون الكلام، بل ما إن يشرع المتكلم في النطق حتى يقاسمه المخاطب دلالته (...) فتتكاثر وتتقلّب وتتعرّف من خلال العلاقة التخاطبية متجهة شيئا فشيئا إلى تحصيل الاتفاق عليها بين المتكلم ونظيره المخاطب "[10].

وما مبدأ التعاون أو التشارك هنا في هذا النص إلا تلك الصيرورة أو الإستراتيجية الاستدلالية التي ارتكز عليها "المرسل "الزمخشري في بيان صواب رأيه، ضامنا بذلك قدرة المرسل إليه "المخاطب" على تأويلها وفهمها والاستدلال بها"[11] وإن لم يبلغ فعل "المعترض" في النص فعل "العارض" فيه، إذ ظل القائل هو المبادر في الفعل القاصد "للمقول له" وتوجيه هذا الفعل[12]

والذي يدل على أنّ الزمخشري آخذٌ بمبدأ التشارك " هو أسلوبه القائم على الملاطفة في المحاورة ومثال ذلك – وهو كثير- عند تفسيره لقوله سبحانه وتعالى:﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾[13] حيث يقول:"... فإن قلت: "أَصطفى البنات " بفتح الهمزة، استفهام على طريق الإنكار والاستبعاد، فكيف صحّت قراءة "أبي جعفر" بكسر الهمزة على الإثبات ؟ قلت جعله من كلام الكفرة بدلاً من قولهم "ولدَ اللّه"، وقد قرأ بها" حمزة "و" الأعمش" - رضي اللّه عنهما- ، وهذه القراءة وإن كان هذا محلّها فهي ضعيفة، والذي أضعفها أن الإنكار قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها وذلك قوله:"و إنهم لكاذبون – وما لكم كيف تحكمون- فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين"[14].

ومحل الشاهد في هذا النص هو اضطلاع كل من – العارض- "الزمخشري"، والمعروض عليه "المتلقي المفترض" في فعل بناء القول الحجاجي، حيث " الخلاف" بينهما في دلالة القول في قوله تعالى:"أصطفى البنات" على الإثبات أو الإنكار والاستبعاد لتحديد مقصده، وقيام المعروض عليه (المتلقي) بالسؤال عن صحة قراءة "أبي جعفر" بما هي صيغة أو كيفية صحت بها القراءة على الإثبات (كسر الهمزة)[15] وقيام العارض (الزمخشري) بتضعيف القراءة وإن كان لا ينفيها، وذلك قوله:" وقد قرأ بها حمزة والأعمش " على التحقيق والإثبات، إلا أن الإنكار –على حد قوله- قد اكتنف هذه الجملة من جانبيها وهو محل ضعفها في قوله تعالى: ﴿ **وإنهم لكاذبون** ﴾ ﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾

ولحمل المتلقي وتوجيهه على الأخذ برأيه يقول:" فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين" وعندئذ يلزمهم بالأخذ بفتح همزة الاستفهام على طريق الإنكار والاستبعاد. فالتشارك هنا هو في ما يعرضه السائل والمجيب في فعل بناء القول الحجاجي وهذا هو عصب التفاعل القولي في هذا النص، لأن مدار "المسألة" هنا مطلب جدلي نشأ من خلاف والخلاف هو منجم السؤال، سؤال الاختيار بين رأيين يقعان في مسألة واحدة في اتجاهين مختلفين[16]بين "الإثبات أو الإنكار".

ولعلّ بنية هذا النّص الحواري الجدلي القائمة أساسا على مبدأ" التشارك" هي المقصودة " بالجدل المحمود " الذي يتم بطرق هادئة ويبتغي تحصيل الحقيقة بطريقة التعاون لا ترذيل فيه ولا تقبيح، فهو لا ينشد الغلبة والإلزام بل الكشف عن الحقيقة وبيان الصواب [17] وإن كان ثمة اختلاف في الرأي، - كما رأينا في النص السابق - ، فإن مآله إلى الاتفاق والإجماع ما دام التفاعل الحواري يحكمه التعاون، وينبني على الملاءمة انطلاقا من دعاوى الصلاحية، و

هي:" دعاوى الصدق " صدق القضايا"، والجديّة" جديّة المتكلم"، والصحة "صحة المعايير"[18] إضافة إلى وضوح القول، فهاته الدعاوى يضمن تضافرها تحصيل الاتفاق [19] ولهذا فإن التشارك في الرأي أقدر على الابتكار من التنازع فيه والاختلاف بشأنه [20].

إن مبدأ "التعاون الذي يضطلع به" الزمخشري في كشّافه، ويبني عليه جملة محاوراته، لا يتأتّى من كون " المعترض يشارك في بناء القول الحجاجي فقط، بل كذلك من حاصل الأخذ بجملة مقاصد " العارض" على جهة العمل، أي العمل بمقتضى كلامه وإن كان ضمنيا، وعندئذ يتشارك "العارض" و"المعترض" في فعل العمل، ويحصل مقتضى انتفاع المعترض "المخاطب أو المتلقي" حال إتيانه سبيل عمل العارض "الزمخشري".

وما قول هذا الأخير:"فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيبين.." يوجب أن يعمل " المتلقي" على مقتضى عمل "المتكلم" بجعل الهمزة للإنكار والاستبعاد، وأن لا يجعلها للإثبات وإن لم يقع منه عملٌ بعد، ويكون معيار الفائدة في كلام" الزمخشري"هو العمل بمقاصده بعد حصول الفهم والإفهام حال تفهيمه غيره لهذه المسالة، لأن القصد هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصدٌ لفائدة معيّنة طبقا لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة..." [21].

النزعة الكلامية في الكشّاف:

1-التسليم الجدلي:

وهو أن يسلّم " العارض" ببعض قضايا " معترضه" أو خصمه أو منكره، لكي يبرهن "العارض" ما يترتب عليها من بطلان أو فساد [22]، وما جاء في مثل هذا كثير في كشّاف الزمخشري ونحن نسوق الأمثلة التالية بيانا لهذا المنحى والمسلك الجدلي، منها:

أ/ في تفسير قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾[23].

ب/ في تفسير قوله تعالى:﴿ ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ ٱنظُرۡ كَيۡفَ كَذَبُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡۚ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴾[24].

ج/ **في تفسير قوله تعالى:**﴿ مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾[25].

د/ في تفسير قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُوٓاْ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ لِلۡحَوَارِيِّـۧنَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٞ مِّنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٞۖ فَأَيَّدۡنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَىٰ عَدُوِّهِمۡ فَأَصۡبَحُواْ ظَٰهِرِينَ ﴾[26].

ففي المثال "أ" يقول الزمخشري مبادرا بالسؤال لنفسه نيابة عن المخاطب مبرزا استشكاله ومفترضا اعتراضه "فإن قلت: فهلاّ قيل " هدى للضالين" ؟ قلت: لأن الضالين فريقان: فريق عُلِمَ

بقاؤهم على الضلالة، وهم المطبوع على قلوبهم، وفريق عُلِمَ أن مصيرهم إلى الهدى، فلا يكون هدى للفريق الباقين على الضلالة، بقي أن يكون هدى لهؤلاء، فلو جيء بالعبارة المفصحة عن ذلك لقيل: هدى للصائرين إلى الهدى بعد الضلال، فاختصر الكلام بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا، فقيل: هدى للمتقين، وأيضا فقد جعل ذلك سلّما إلى تصدير السورة (...) والمتقي في اللغة اسم فاعل من قولهم: وقاه فاتقى، والوقاية فرط الصيانة، ومنه فرس واق، وهذه الدابة تقي من وجأها..."[27].

فانظر كيف يسلّم "الزمخشري" بأنه "هدى للضالين" ودليل ذلك قوله:"لأن الضالين فريقان" ، فعلم بذلك بأنه هدى للضالين، ثم تراه بعد ذلك يبرهن على ما يترتب عن ذلك من بطلان، وهو قوله: لا يكون هدى للفريق الباقين على الضلالة" حتى لا يُحمل الكلام بأنه هدى لهؤلاء أيضا، بعدما فصّل وقسّم الضالين قسمين، ثم تراه يعلّل ويعضّد تفسيره بأن المتّقين هم الصائرون إلى الهدى بعد الضلال، فاختصر الكلام فجيء:"هدى للمتقين" ثم يسترسل في بيان معنى " المتقي" إشارة منه إلى ترك الضالين إلى المتقين.

أما في المثال الثاني (ب) فيقول:"... فإن قلت: كيف يصحّ أن يكذبوا حين يطّلعون على حقائق الأمور، وعلى أن الكذب والجحود لا وجه لمنفعته ؟ قلت: الممتحن ينطق بما ينفعه وبما لا ينفعه من غير تمييز بينهما حيرة ودهشا، ألا تراهم يقولون:"ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون" وقد أيقنوا بالخلود، ولم يشكّوا فيه " ونادوا يا مالك ليقض علينا ربّك"و قد علموا أنه لا يقضي عليهم، وأما قول من يقول معناه:"ما كنا مشركين عند أنفسنا وما علمنا أنا على خطأ في معتقدنا، وحَمَلَ قوله:"انظر كيف كذبوا على أنفسهم: يعني في الدنيا، فتحمَّلٌ وتعَسَّفٌ وتحريف لأفصح الكلام إلى ما هو عيٌّ وإفحام، لأن المعنى الذي ذهبوا إليه ليس هذا الكلام بمترجم عنه، ولا منطبق عليه وهو نابٍ عنه أشدَّ النّبوة، وما أدري ما يصنع من ذلك تفسيره بقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ۖ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ ۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴾ بعد قوله: ﴿ وَيَحْلِفُونَ عَلَى ٱلْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ "فشبه كذبهم في الآخرة بكذبهم في الدنيا..."[28] حيث نرى (الزمخشري) كيف يسلّم للمعترض بأنّ الكذب لا يصحّ بعد الاطلاع على حقيقة الأمور، وإن الكذب والجحود لا وجه لمنفعته إطلاقا، ولكنه يُنزِل الكاذب منزلة الممتحن، الذي ينطق بما ينفعه وبما لا ينفعه حيرة ودهشا، فجاز عندئذ أن الكاذب قد ينطق بما لا ينفعه، ويحمل هذا أيضا على قوله تعالى: ﴿ **رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا** ﴾ وقد أيقنوا بخلودهم فيها ولكنهم نطقوا بما لا ينفعهم وهو "أن يخرجهم منها" ومثله قوله تعالى: " **وقالوا يا مالك...**" ثم يبرهن على فساد المعنى على من يقول: ما كنّا مشركين عند أنفسنا (...) ويحمله على قوله تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ ﴾ أي في الدنيا، تنبيها للمخاطب بعدم جواز هذا الحَمْل على هذه الشاكلة لأنه تمحّل وفساد.

أما في المثال (ج) فيقول:"...فإن قلت: فما تَقول فيمن فسّر الرحمة بالتوبة وعزاه إلى "ابن عباس" - رضي الله عنهما- ؟ قلت: إن أراد بالتوبة الهداية لها والتوفيق فيها وهو الذي أراده "ابن عباس" - رضي الله عنهما- ، إن قاله فمقبول، وإن أراد أنه إن شاء أن يتوب العاصي تاب، وإن لم يشأ لم يتب فمردود، لأن الله تعالى يشاء التوبة أبدا، ولا يجوز عليه أن لا يشاءها..." [29] فانظر كيف يسلّم " العارض" الزمخشري بتفسير الرحمة بالتوبة، وعزو هذا فيمن عزاه إلى" ابن عباس "، ولكنه يبرهن على ما يترتب على ذلك من فساد إذا ذهب بالقول بأنه سبحانه وتعالى إذا شاء أن يتوب العاصي تاب، وإن لم يشأ لا يتوب عليه، فيردّه مستدلا بأنه تعالى يشاء التوبة أبدا ومحال أن لا يشاءها، بناء على القاعدة الاعتزالية المعروفة في خلق الإنسان لأفعاله،و أن الله لا يريد القبيح ولا يفعله[30].

أما في المثال الرابع (د) يقول "الزمخشري": ".فإن قلت: ما وجه صحة التشبيه وظاهرهُ كونهم أنصارا بقول عيسى صلوات الله عليه ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ، قلت: التشبيه محمول على المعنى وعليه يصح، والمراد كونوا أنصار الله كما كان الحواريون أنصار عيسى حين قال لهم: ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ – فإن قلت ما معنى قوله: من أنصاري إلى الله ؟ قلت: يجب أن يكون معناه مطابقا لجواب الحواريين ﴿ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ والذي يطابقه أن يكون المعنى من جندي متوجها إلى نصرة الله، وإضافة أنصاري خلاف إضافة أنصار الله، فإن معنى ﴿ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴾ ، نحن الذين ينصرون الله،و معنى ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ ﴾ ، مَنْ الأنصارُ الذين يختصّون بي ويكونون معي في نصرة الله،و لا يصح أن يكون معناه من ينصرني مع الله لأنه لا يطابق الجواب، والدليل عليه قراءة من قرأ (من أنصار الله)..."[31]حيث نرى (الزمخشري) في هذا المسلك كيف يسلّم بكونهم أنصارا على التشبيه، لأن التشبيه محمول على المعنى وعليه يصح، إلا أن ما يترتب على ذلك كون "أنصاري" و" أنصار الله" شيء واحد، فانبرى يميز لمخاطبه الإضافتين بأنّ "الأولى محضة والثانية غير محضة "[32] لأنّ "من ينصرني مع الله؟" على خلاف "من أنصار الله؟" وإلى هذه الأخيرة ينبه، ويقيم الدليل عليها قراءة من قرأ "من أنصار الله "برفع"أنصارُ".

المعارضة: لغة المقابلة على سبيل الممانعة، وفي الاصطلاح: أن يدلل على نقيض مدلول الخصم أو على نقيض إحدى مقدماته [33] ومثلها من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ (يونس الآية 13) وقوله تعالى:﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ (هود، الآية 13) وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَأْتُواْ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ﴾ (الطور، الآية 34) وذلك أنه سبحانه وتعالى جعله دليلا على نبوة محمد ﷺ، " والدليل متى عورض بمثله بطل عمله، فيسقط الاحتجاج به"[34] من ذلك ما جاء في(كشّاف الزمخشري) في تفسيره للآية (الم) أول سورة (البقرة) - وقد مرّ

بنا- أنه بيّن أنها أسماء غير حروف [35] مثلها ما يأتي فردا كـ:"ص"، "ق"و"ن" ، أو أسماء عدة مجموعها على زنة مفرد، كـ "حم، وطس، ويس"، ومن تسمية السور بثلاث أسماء كـ: (الم)، وبخمسة كـ: (كهيعص) [36] يقول الزمخشري مفترضا اعتراضا من أحدهم حيث يقول المعترض:"... إنّ القرآن إنما نزل بلسان العرب، مصبوبا في أساليبهم واستعمالاتهم، والعرب لم تتجاوز، ما سمّوا به مجموع اسمين، ولم يسمّ أحدهم بمجموع ثلاثة أسماء وأربعة وخمسة ،و القول بأنها أسماء السور حقيقة يخرج إلى ما ليس في لغة العرب، ويؤدي أيضا إلى أن يصير الاسم والمسمى واحدا.."[37]

يجيب "الزمخشري" على لسان مخاطبه: فإن اعترضت عليه بأنه قَوْلٌ مقولٌ على وجه الدهر، وأنه لا سبيل إلى ردّه، أجابك بأنّ له محملا سوى ما يذهب إليه، وأنه نظير قول الناس فلان يروي: قفا نبك وعفت الديار، ويقول الرجل لصاحبه ما قرأت ؟ فيقول – الحَمْدُ للّه- وبَراءَةٌ مِن اللّهِ ورَسولِهِ- ويُوصيكم اللّه في أَولادكُم – و- اللّه نور السماوات والأرض- وليست هذه الجمل بأسامي هذه القصائد وهذه السور والآيات، وإنما تعني رواية القصيدة التي ذاك استهلالها، وتلاوة السورة أو الآية التي تلك فاتحتها، فلما جرى الكلام على أسلوب من يقصد التسمية واستفيد منها ما يستفاد من التسمية، قالوا ذلك على سبيل المجاز دون الحقيقة، وللمجيب عن الاعتراضين على الوجه الأول أن يقول: التسمية بثلاثة أسماء فصاعدا مستنكرة لعَمري وخروج عن كلام العرب، ولكن إذا جعلت اسما واحدا على طريقة "حضرموت"، فأما غير مركبة منثورة بنثر أسماء العدد فلا استنكار فيها لأنها من باب التسمية بما حقّه أن يحكي حكاية، كما سمّوا بتأبط شرا، وبرق نحره، وشاب قرناها، وكما لو سمي بزيد منطلق أو ببيت شعر، ناهيك بتسوية "سيبويه " بين التسمية بالجملة والبيت من الشّعر وبين التسمية بطائفة من حروف المعجم دلالة قاطعة على صحة ذلك، وأما تسمية السورة كلها بفاتحتها فليست بتصيير الاسم والمسمى واحدا، لأنها تسمية مؤلف بمفردٍ والمؤلف غير المفرد ،ألا تراهم جعلوا اسم الحرف مؤلّفا منه ومن حرفين مضمومين إليه، كقولهم: صاد، فلم يكن من جَعلَ الاسم والمسمى واحداً حيث إن الاسم مؤلف والمسمى مفرد..."[38].

والذي يهمّنا هنا هو تحليل الاعتراض على الوجه الأول أي: التسمية بثلاثة أسماء وأربعة وخمسة مستنكرة، وخروج عن كلام العرب، بما هي نتيجة المعترض ودليلٌ على صحة دعواه، فنصوغ حجته كما يلي:

كل ما خرج عن كلام العرب فهو مستنكر.

التسمية بثلاثة أسماء وأربعة وخمسة خروج عن كلام العرب.

النتيجة: التسمية بثلاثة أسماء وأربعة وخمسة مستنكر.

فانظر كيف استطاع "الزمخشري" قلب هذه المعارضة [39] ليصبح دليل المعترض دليلا له، ويصبح الاستئناف مقبولا بشرط، ذلك ما توضحه الوحدة التجسيرية (لكن) والحجاجية في الآن نفسه والفاصلة بين الحالتين (الاستئناف والقبول)، ويمكن أن نحللهما على هيئة المربع الآتي:

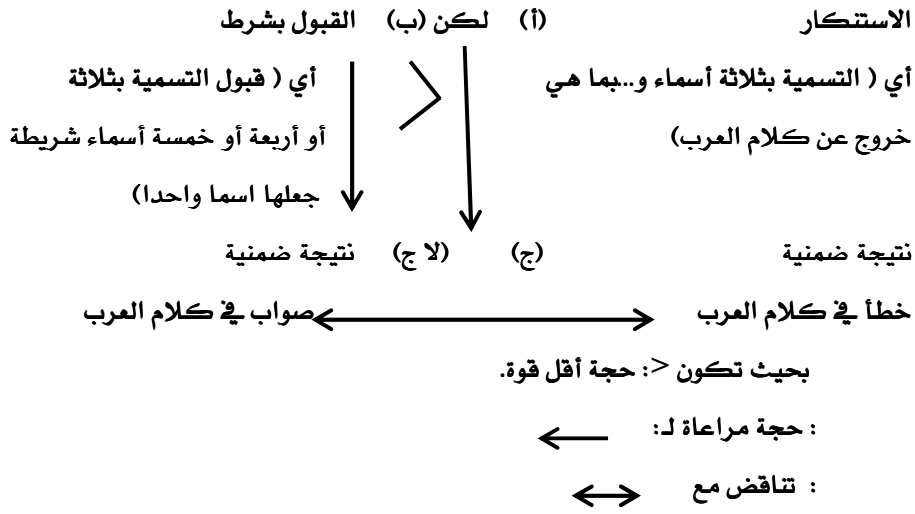

فالزمخشري هنا يصرح مهملا (أ) الاستئناف لأجل أن يرتكز على (ب) القبول لتكون القوة القصوى لها، والتي هي برهنة بإهمال (أ) الاستئناف، حيث بتأكيده (الاستئناف لكن القبول) خصّ الأولى إلى معارض وضعه في مظان خطابه، مُسقِطا وجهة النظر لحساب (القبول) ليستميل مخاطبه وليجعله متمثلا (القبول) ليعطي لها الامتياز [40].

فالدلالتان اللتان تربطهما الوحدة التجسيرية (لكن) يُظهران القيمة التالية: عند تلفظنا (أ) لكن(ب) متلقي الخطاب يقول إلى حد ما(أ) صحيحة بحصوله على النتيجة الضمنية (ج)(خطأ في كلام العرب)، ثم لا يمكن ذلك لأن (ب)(القبول بشرط) مقدمة كحجة قوية للنتيجة الضمنية (لاج)(صواب في كلام العرب)[41].

ويظهر مما سبق أن"..كل محاجة تتجه نحو النتيجة، والتي يتوجب على المتلقي الحكم بقبولها حتى وإن لم تعط له مسبقا، هذه الأخيرة ترتكز على معطيات لأجل نقض القضية الداخلية (أ) وتبيان صحة القضية (ب)..."[42] أي اعتبار التسمية بثلاثة أو أربعة أو خمسة أسماء وجعلها اسما واحدا من باب التسمية بما حقه أن يحكى حكاية –على حد قول الزمخشري– صحيحةً، ويعضد هذه الحجة ما ينقله عن سيبويه، ثم ينهى مخاطبه عن تطلّب دليل سواه بقوله:" ناهيك بتسوية سيبويه..".

2- النقض:

بالفتح وسكون القاف يراد به لغة: الكسر [43]، وفي الاصطلاح: هو بيان تخلف الحكم المدّعى ثبوته أو نفيه من دليل المعلّل عليه في بعض الصور، فإن وقع بمنع شيء من مقدّمات الدليل على الإجمال يسمّى "نقضا إجماليا"، لأنّ حاصله يرجع إلى منع شيء من مقدّمات الدليل على الإجمال، وإن وقع بالمنع المجرّد أو منع السّند يسمّى نقضا تفصيليا، لأنه منع مقدّمة معينة والنقض أيضا وجود العلّة بلا حكم"[44] ويراد به أيضا أن يذكر المعترض شاهدا يبطل دليل الخصم ومثله من القرآن قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ **(آل عمران الآية 183)** و" المعنى: أن العلة التي توجب عندكم الإيمان بالرسل قد وجدت " فلِم قتلتموهم" فدلّ أن التعليل بما ذكرتم غير صحيح وهذا النقض وارد على معنى كلامهم، فدل على جواز إيراد ما يهدم كلام الخصم على أي وجه كان"[45].

ومن النقض ما جاء في تفسير "الزمخشري" لقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾[46] حيث يعترض السائل (على لسان الزمخشري)، وينكر أن يوليهم الله مددا في الطغيان بناء على القاعدة الاعتزالية التي قررها (واصل بن عطاء الغزّال)[47] **وهي** "القول بالقدر" حيث سلك "واصل" في ذلك مسلك "معبد الجهني"[48] "و غيلان الدمشقي"[49] إلا أنه قرر هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة الصفات حيث قال:" إن الباري تعالى حكيم عادل لا يجوز أن يضاف إليه شرٌّ ولا ظلم، ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر، ويحتّم عليهم شيئا ثم يجازيهم عليه، فالعبد هو الفاعل للخير والشرّ والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، وهو المجازَى على فعله، والربّ تعالى أقدره على ذلك كله..."[50] يقول المعترض:"... فكيف جاز أن يوليهم الله مددا في الطغيانوهو فعل الشياطين ؟ ألا ترى إلى قوله تعالى – ﴿ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ﴾[51]– يقول "الزمخشري" قلت: إمَّا أن يُحمل على أنهم لمّا منعهم الله ألطافه التي يمنحها المؤمنين، وخذلهم بسبب كفرهم وإصرارهم عليه بقيت قلوبهم بتزايد الرّين والظلمة فيها تزايد الانشراح والنور في قلوب المؤمنين، فسمّى ذلك التزايد مددا، وأُسنِد إلى الله سبحانه لأنه مسبب عن فعله بهم بسبب كفرهم، وإمّا على منع القسر والإلجاء، وإمَّا على أن يسند فعل الشيطان إلى الله، لأنه بتمكينه وإقداره والتخلية بينه وبين إغواء عباده..."[52].

إن الذي سوّغ للمعترض (المفترض من الزمخشري) اعتراضه وجوهٌ منها: أنه مخالف لقاعدتهم الاعتزالية [53] مما لا يمكن عندها إجراء هذه الآية على ظاهرها ذلك أن قوله تعالى: ﴿ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ﴾ أضاف ذلك الغيّ إلى إخوانهم فكيف يكون مضافا لله؟ ثانيها: أن الله تعالى ذمّهم على هذا الطغيان، فلو كان فعلا لله تعالى فكيف يذمّهم

عليه، وثالثها: لو كان فعلا لله تعالى لبطلت النبوّة وبطل القرآن، فكان الاشتغال بتفسيره عبثا، ورابعها: أنه تعالى أضاف الطغيان إليهم بقوله: في طغيانهم، ولو كان ذلك من الله لما أضاف إليهم، فظهر أنه تعالى إنما أضافه إليهم ليُعرَف أنه تعالى غير خالق لذلك، ومصداقه أنه حين أُسند المدَّ إلى الشياطين أطلق الغيّ ولم يقيّده بالإضافة، في قوله: (و إخوانهم يمدونهم في الغي)[54].

لقد بين ""الزمخشري للمعترض (المفترض) وجوها ثلاثة أولها: حمله(أي المدد) على الله تعالى، لما منعهم ألطافه وخذلهم بسبب كفرهم وإصرارهم عليه، بقيت قلوبهم بتزايد الرين والظلمة، فسمّي ذلك التزايد مددا، وهو تأويل "الكعبي" و"أبي مسلم بن يحي الأصفهاني"[55] وأُسنِد إلى الله سبحانه لأنه مسبب عن فعله بسبب كفرهم، ففي المسند مجاز لغوي، وفي الإسناد مجاز عقلي لأنه إسناد الفعل إلى المسبب له، وفاعله في الحقيقة هم الكفرة[56] وثانيها: أن يحمل على منع القسر والإلجاء كما قيل: إن السفيه إذا لم ينه فهو مأمور[57] وهو فعل الله تعالى، فإسناده إليه حقيقة وإن كان المسند مجازا[58] وثالثها: أن يسند فعل الشيطان إلى الله تعالى، والمراد منه معناه الحقيقي وهو فعل الشيطان، لكن أسند إليه تعالى مجازا على مذهب الزمخشري (الاعتزالي) لأنه بتمكينه وأقداره والتخلية بينه وبين إغواء عباده[59].

و"الزمخشري" يورد وجها رابعا لكنه يفصله عن الوجوه الثلاثة السابقة، وهو في حقيقته وجه رابع على ما تقدم من الوجوه ويعرضه بطريقته الحوارية الجدلية، مستشكلا على لسان مخاطبه ذلك في قوله:" فإن قلت: فما حملهم على تفسير المدّ في الطغيان بالإمهال وموضوع اللغة كما ذكرت لا يطاوع عليه؟" وهو الوجه الرابع الذي ذكره (الرازي فخر الدين) بقوله: "ورابعا: ما قاله الجبائي[60] فإنه قال: ويمدّهم أي يمدّ عمرهم، ثم إنهم مع ذلك في طغيانهم يعمهون وهو ضعيف"[61] يقول" الزمخشري" في بيان فساد ذلك: قلت:" استأجرهم إلى ذلك خوف الإقدام على أن يسندوا إلى الله ما أسند إلى الشياطين، ولكن المعنى الصحيح ما طابق اللفظ وشهد لصحته، وإلا كان منه بمنزلة الأرويّ من النعام "[62].

ويعلّق (علي بن محمد الشريف الجرجاني) على قول الزمخشري: " وإلاّ..." بقوله: "أي وإن لم يطابق اللفظ المعنى ولم يشهد بصحته (كان) المعنى أي نسبته (منه) أي من اللفظ (بمنزلة نسبة الأرويّ) وهو اسم جنس الأروية أعني: الأنثى من الوعول ولا تسكن إلا الجبل (من النعام) الذي لا يسكن إلاّ السهل، وهما مثلٌ لغاية التباعد والتباين "[63] بينما ينقل (الرازي) عن "القاضي عبد الجبار " بيان فساد ما ذهب إليه الجبائي وتضعيف قوله فيقول: "أجاب القاضي عن ذلك بأنه ليس المراد أنه تعالى يمد عمرهم لغرض أن يكونوا في الطغيان، بل المراد أنه تعالى يبقيهم ويلطف بهم في الطاعة فيأبون إلا أن يعمهوا "[64].

3-استخراج الشبه وإثارة الشكوك:

وهو أن يتعقب نتائج أقوال الخصم أو (المعترض) فيما تفضي إليه من إشكالات أو احتمالات لا تقبل [65] ومثاله ما جاء في تفسير الزمخشري للبسملة (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث يسوق استشكال مخاطبه على طريقة المساءلة أو التساؤل على لسانه يقول: "فإن قلت: كيف تقول: الله رحمن، أتصرفه أم لا ؟ قلت: أقيسه على أخواته من بابه: أعني نحو: عطشان وغرثان وسكران فلا أصرفه، فإن قلت: قد شرط في امتناع صرف فعلان أن يكون فعلان فعلى، واختصاصه بالله يحظُر أن يكون فعلان فعلى، فلم تمنعه الصرف؟[66] فالمعترض (المفترض) يبني إلى حدّ ما القياس الآتي: كل صفة على وزن فعلان ومؤنثها فعلى يمنعُ صرفها.

رحمن صفة على وزن فعلان.

يلزم عندئذ أن رحمن مؤنثها فعلى.

فهذه الحجة إلزامية لأنها مركبة من المقدمات المسلمة عند الخصم، والمقصود منها إلزام الخصم وإسكاته[67] أي إنّ المعترض يبني حجته بناءً على ما سلّم به قبلا وهو أن يقيس "رحمن" على أخواته من بابه عطشان وغرثان وسكران على أساس النظير والشبه بينهم [68] وهي من المقدمات المسلمة عند الخصم (الزمخشري) وهو قوله: " أقيسه على أخواته من بابه نحو عطشان و..." إلا أنّ اختصاص" رحمن بالله" يمنعُ أن يكون فعلان فعلى، وبانتفاء هذا الشرط في " رحمن" وجب عندئذ ألاّ يُمنع صرفه. ولإزالة هذا الاستشكال وفضّ مغالقه، يجيب" الزمخشري"، قلت: كما حُظر ذلك أن يكون له مؤنث على فعلى كعطشى فقد حُظرَ أن يكون له مؤنث على فعلانة " كندمانة " فإذًا لا عبرة بامتناع التأنيث للاختصاص العارض، فوجب الرجوع إلى الأصل، وهو القياس على نظائره"[69].

فجواب "الزمخشري" حول انتفاء " فعلانة" من فعلان " رحمن" هو مناط حُكمهِ في الحقيقة، وحينئذ لا عبرة بانتفاء الشرط للاختصاص العارض كما قال.

ويقول "السيد الشريف الجرجاني" معلقا على كلام الزمخشري:"إنّ هذا الشرط أي – شرط امتناع صرف فعلان، أن يكون فعلان فعلى – إنما اعتبر ليتحقق انتفاء "فعلانة" إذ بانتفائها تتحقق مضارعتها لألفي التأنيث والاختصاص العارض، كما منع وجود "فعلى" منع وجود "فعلانة"، فإن نظر إلى انتفاء "فعلى" وجب أن لا يُمنع صرفه، لأن وجود فعلى هو الشرط ومناط الحكم في الظاهر، وإن نظر إلى انتفاء "فعلانة" وجب أن يُمنع صرفه لأن انتفائها هو مناط الحكم في الحقيقة، إلا أنه لخفائه جعل وجود فعلى أمارة عليه ومناطٌ لحكمِه، فاعتبار الاختصاص يوجب أن يكون ممنوعا من الصرف غير ممنوع منه وهو محال، فوجب أن لا يعتبر امتناع التأنيث أي انتفاء "فعلانة" وانتفاء "فعلى" بسبب الاختصاص العارض، وأن

يرجع إلى أصل هذه الكلمة قبل الاختصاص، ويتعرّف حالها قبله وذلك بالقياس على نظائرها من بابها أي " فَعِل" بالكسر..."[70].

4- تقدير اعتراضات الخصم:

وهو أن يفترض معترضا محتملا ويأتي هذا بصيغ مختلفة منها المفرد (قال)، وبصيغة المبني للمجهول (قيل) أو بصيغة الجمع (قالوا)[71] إلا أن الصيغة الغالبة في كشّاف الزمخشري هي: "فإن قُلتَ:.."، ثم يردفها بسؤال(المفترض)، ثم جوابه "قلتُ:..." ،إذ يفترض استشكال واعتراض مخاطبه، وهو في الحقيقة السائل والمجيب في آن، وقد مر بنا بعضه، وصيغة (فإن قلتَ:...قلتُ:...) هي ما نصطلح عليه " بالتقاول" لدلالته على التفاعل والتشارك بين أطراف الحوار ليستا من زنة "المقاولة" وإن كانت مفاعلة، أما التساؤل بمعنى المساءلة (Questionnement) فإننا نصطلح عليها ب: "التحاور" كما ورد عند الزمخشري في تفسيره لسورة "المجادلة" في قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾[72].

يقول: "تجادلك، وقرئ تحاورك أي تراجعك الكلام، وتحاورك: أي تسائلك.."[73]

5- التقاول:

إن خصوصية (التقاول) تكمن في جعل "الزمخشري" لها أسلوبا مميزا لمنحاه في الكشّاف، وهذا يعني أنها ظاهرة مطّردة فيه، أي من جملة الأمور التي عقد عليها الزمخشري أسلوبه،و قصدها قصدا وانتحاها طريقة في المحاورة فحدانا بذلك إلى بيان ما لها من خصوصية حجاجية وإقناعية.

وصيغة (التقاول) كما هي في كشاف "الزمخشري" هي:"فإن قلتَ..، قلتُ..." ، وبنيتها على هذه الشاكلة أي وقوع الفعل الماضي " قال" في فعل الشرط مسندا إلى ضمير المخاطب، وجوابه مسند إلى ضمير المتكلم، هو ما جعل هذه الحركية بين القائل والمقول إليه تكتسي طابعا حواريا جدليا، ذلك أن الفعل الماضي المسند إلى ضمير الخطاب (قلتُ) جاء مسبوقا " بإن" الشرطية وهو ما يتعين على الفعل الماضي في هذه الحال أن يكون إشارة إلى المستقبل، في حين أن جواب الشرط جاء بصيغة الفعل الماضي (قلتُ) مسندا إلى ضمير المتكلم، هو ما يجعل حركية التقاول واقعة بين "المستقبل والماضي" ذهابا وإيّابًا.

وفي عدول "الزمخشري" عن التعبير " بالمستقبل أو الحاضر " إلى الماضي (قلت) بدلا من "أقول" في بنية الجملة الشرطية، أي التعبير عن جواب الشرط بلفظ الماضي بعد فعل الشرط (إن قلت) وهو مُستقبَلٌ، للتنبيه بتحقيق (الجواب) وأنه كائن لا محالة لأن الفعل الماضي يدل على وجود الفعل وكونه مقطوعا به [74] في مقابل الدلالة على إيجاد فعل (التساؤل) الذي لم

يوجد بعد [75] وفي هذا أيضا إبراز لأهميّة السؤال في إيقاظ الفكر وأن السائل هو الطرف المهم في الجدل كما بيّن "أرسطو" في المقالة الثامنة من كتاب (المواضع)[76].

ذلك أن المحاورة الجدلية [77] جنس تخاطبي حجاجي ينشئه طرفان اثنان خلافا " للخطية"، وإن تظافر جهود الطرفين جميعا هو الشرط الأساسي لتقديم مناقشة جيدة حسب "أرسطو" فمهما تكن مهارة " الجدلي" فإنّه لن يستطيع وحده أن يجعل الجدل ذا مستوى جيد إذ " ليس في قدرة طرف واحد من المتخاصمين أن ينجز على نحو مرضٍ عملا يشترك فيه اثنان "[78].

هذان الطرفان يتقاسمان في بناء " المناقشة " فعلين أساسين عليهما يقوم ذلك الجنس الحجاجي عند الإغريق، وهذان الفعلان هما السؤال والجواب، ولذلك سمّى أرسطو أحد الطرفين " السائل "(Le Questionneur) والطرف الثاني "المجيب" (Le Répondant)، وهذان الطرفان يمثلان في الحقيقة بتلازمهما التلازم بين فعليْ السؤال والجواب [79].

و(التساؤل) أو المساءلة بما هي فحص لقول واستثارة لما فيه من مشكل وبحث عن مسالك النفي تمثل السمّة الرئيسية في نمط الحجاج الجدلي، ويمكن لهذا النمط – كما قرر هشام الريفي- أن يتحقق في أجناس حجاجية مختلفة، فليس ما يمنع أن يكون القول حجاجا جدليا إذا اضطلع بفعل (التساؤل) أو المساءلة طرف واحد[80] وهو ما يضطلع به في الحقيقة الزمخشري في كشّافه، إذ هو السائل وهو المجيب - كما تقرر ذلك سابقا – حيث يرسم بترتيب أسئلة حركة الحجاج، ثم يجيب عليها في الآن نفسه، وأمثلة ذلك كثيرة في "الكشّاف" قد مرّ بنا بعضها، ومنها قوله:"...فإن قلتَ: كيف تقول: اللّه رحمن أتصرفه أم لا ؟ قلت: أقيسه على أخواته من بابه "[81] وفي تفسيره لأول سورة البقرة يقول:"فإن قلتَ: لم قضيت لهذه الألفاظ بالاسمية [82]، و هلا زعمت أنها حروف كما وقع في عبارات المتقدمين؟ قلت: قد استوضحت بالبرهان النيّر أنها أسماء غير حروف، فعلمت أنّ قولهم خليق بأن يصرف إلى التسامح..."[83].

ف"الزمخشري" وهو في حضرة متلقي خطابه يفترض سائلا مستشكلا على لسانه هو، وكأن متلقيه ليس طرفا في الحوار بل هو – أي الزمخشري مديره وموجّهه، وأنه (المتلقي) بحضرة جدلي يعلّمه فنون الجدل وأسلوب المناظرة ليدفع عن نفسه ورأيه، والحقيقة أن الزمخشري قد صرّح بذلك في خطبة الكشاف بقوله:"و أن يكون لهم منارا أي (الكشاف) ينتحونه ومثالا يحتذونه"[84] بعد ما رأى رثاثة أحوال زمانه وركاكة أحوال أهله، وتقاصر هممهم –كما قرر ذلك- فالمخاطب عنده ماثل مجادل ومناور ومعترض يستخدم عقله لاستنباط الأدلة من الكلام، وبهذا التداخل والحوار أو(المساءلة) يتحقق توجيه المتلقي بما يعرض عليه من أطروحات، عبر هذه الاستراتيجية التي يقيمها "الزمخشري"، والتي هي أثر من آثار التفاعل الحواري والنزعة الكلامية عموما.

هوامـــــــــش البحث:

[1]الزمخشري،(جار الله محمود بن عمر)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل(4مجلدات) دار المعارف بيروت، لبنان، مصحح بمعرفة لجنة التصحيح، بشركة مكتبة ومطبعة: مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة1968 مج2 ص 484، حيث يقول: يحاوره: يراجعه الكلام، ويقول أيضا: تحاورك: تراجعك الكلام. ينظر: الكشاف أيضا، مج4، ص 69 في تفسيره لسورة "المجادلة".

[2]محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي،دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء2010 ص 16 بتصرف.

[3]Bateson – Goffman Et Autres: La Novelle Communication , Edition Seuil 1981 , p:13

[4] محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي، المرجع السابق، ص 17 بتصرف، وينظر كذلك: عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1، 2003، ص 101 وما يليها.

[5] وتمامه: ومن قلبه لي في الظباء السوانح. ينظر، حاشية السيد الشريف، على هامش الكشاف، مرجع سابق، ص87.

[6] أوله: إذا ما الخبز تأدّم بلحم. ينظر: حاشية السيد الشريف على هامش الكشاف، المصدر السابق، ص87.

[7] سورة الليل، الآيات رقم 3/2/1.

[8] الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 86 وما يليها.

[9] حاشيةالشريف الجرجاني، على هامش الكشاف، مج 1، المصدر السايق ص86.

[10] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط2، 2000، ص 50 بتصرف.

[11] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجية الخط[illegible] الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004ص 96 بتصرف.

[12] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار، المرجع السابق، ص 35 بتصرف.

[13] سورة الصافات، الآية رقم 153.

[14] الزمخشري، الكشاف، مج3، المصدر السابق، ص 354،355.

[15] الفارابي (أبو نصر)، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي،دار المشرق، بيروت – لبنان 1968، ص 51. حيث يقول:"و الحرف الذي يقرن بالشيء فيدل على أنه مطلوب معرفة صيغته بالجملة فهو حرف: كيف.."

[16] هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو ،سلسلة آداب المجلد :xxxix ضمن فريق البحث: في البلاغة والحجاج لأهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم، إشراف: حمادي صمود كلية الآداب ـ منوبة، تونس ص 122.

[17] حسن الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 2004، ص 19 بتصرف.

[18] فرانك مانفريد، حدود التواصل،تر: عز العرب لحكيم بناني إفريقيا الشرق،المغرب، 2003، ص 55،

[19] حسن الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، المرجع السابق، ص41.

[20] يرى البعض أن مبدأ الاختلاف في الرأي مسؤول عن الابتكار وهو أقدر من الإجماع على خلق الإبداع، ينظر: فرانك مانفريد، حدود التواصل، المرجع السابق، ص44.

[21] أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول مج 1،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة، 1960، ص 85 بتصرف.

[22] إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنص النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2006 ص100 بتصرف.

[23] سورة البقرة، الآية رقم 02.

[24] سورة الأنعام، الآية رقم 23 و24.

[25] سورة فاطر، الآية رقم 2 ويسميها الزمخشري بسورة (الملائكة)

[26] سورة الصف، الآية رقم 14.

[27] الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 118،119.

[28] نفسه، مج2، ص 11.

[29] نفسه، مج3، ص 299.

[30] القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16 (اعجازالقرآن)، تحقيق: أمين الخولي، الشركة العربية للطباعة والنشر، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، 1960، ص347.

[31] الزمخشري، الكشاف، مج 4، المصدر السابق، ص 101.

[32] حاشية أحمد بن المنيّر(الانتصاف) على هامش الكشاف، ص 101.

[33]إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية، المرجع السابق، ص 100.

(34) ابن الحنبلي، عبد الرحمان بن نجم، كتاب استخراج الجدال من القرآن الكريم، تحقيق: زاهر بن عواض الألمعي، ط2، الرياض 1980، ص117.

(35) الزمخشري، الكشاف، مج 1، المصدر السابق، ص 78.

(36) (ص)،(ق)،(ن)، أسماء سور، وهي على التوالي: (سورة ص، سورة ق، سورة ن)(وحم) هي أول سورة غافر، وسورة فصلت، وسورة الشورى، وسورة الزخرف، وسورة الدخان، وسورة الجاثية، وسورة الأحقاف، و(الم) هي أول سورة البقرة،و سورة آل عمران، وسورة العنكبوت، وسورة الروم، وسورة لقمان، وسورة السجدة، و(المر) هي أول سورة الرعد و(كهعيص) أول سورة مريم.

(37) الزمخشري،الكشاف، مج 1، المصدر السابق، ص 98.

(38) نفسه مج 1، ص 99/98.

(39) للمعارضة ثلاث صور هي: أ/ معارضة بالقلب: وهي عبارة عن قلب دليل المستدل دليلا للسائل، وهي كثيرا ما تكون في المغالطات، ب/ معارضة بالمثل: وهي أن يكون دليل المستدل والمعارض كلاهما من ضرب واحد في الصورة دون المادة، ج/ معارضة بالغير: وهي أن يكون دليل المستدل مخالفا لدليل المعارض مادة وصورة، وينظر: إدريس مقبول، الأسس الابيستمولوجية والتداولية، المرجع السابق، ص 100.

(40) Dominique Mainguneau , Pragmatique Pour Le Discours Littéraire, Dunod Paris , 1997 p: 59.

و يمكن الاستئناس أيضا بما يمثله "عمر بلخير " للرابط الحجاجي "لكنّ" من صيغ وأشكال. ينظر كتابه: تحليل الخطاب المسرحي، المرجع السابق، ص124 وما يليلها.

(41) Dominique Mainguneau , Pragmatique Pour Le Discours Littéraire op. cit. p: 59

(42) Jean François Jeandillou ; L'analyse Textuelle ,Armand Collin / Masson ; Paris 1997 ; p 143..

(43) التهانوي(محمد علي)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، إشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،لبنان، ط1996،1، ، ص1724.

(44) الجرجاني (الشريف علي بن محمد)، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص 315.

(45) ابن الحنبلي، عبد الرحمن بن نجم، كتاب استخراج الجدال من القرآن الكريم، تحقيق: زاهر بن عواض الألمعي، ط2، الرياض،1980، ص114.

(46) سورة البقرة، الآية رقم 15.

[47] لقب " واصل " بالغزّال، لأنه كان يلازم الغزّالين، ليعرف المتعففات من النساء، فيجعل صدقته لهن،و هو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول (ولد سنة 80 هـ- وتوفي سنة 131 هـ) ينظر:الشهرستاني، الملل والنحل، مج1، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان(د ـ ت) ص 46 هامش المحقق رقم:01.

[48] معبد الجهني توفي سنة 80 هـ، كان أول من تكلم في الإسلام " بالقدر" وذكر المؤرخون أنه أخذه عن نصراني من الأساورة اسمه "أبو يونس سنسويه " ويعرف بالإسواري، ينظر، الشهرستاني، الملل والنحل، مج1، المرجع السابق، ص47، هامش المحقق رقم:01.

[49] غيلان الدمشقي، أخذ القول بنفي القدر عن "معبد الجهني" وبالغ في القول بنفيه وقد همّ عمر بن عبد العزيز- رضي الله عنه- (99هـ- 101هـ) بقتله لولا أن تراجع "غيلان" عن آرائه وأعلن توبته منها، ولكنه عاد إلى الكلام عن نفي القدر وأسرف في ذلك إسرافا عظيما في أيام "هشام بن عبد الملك" الذي كان شديدا على القدرية، وقد أظهر "غيلان" تمسكا شديدا بآرائه، فأمر "هشام" بصلبه على باب دمشق. ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، مج1، المرجع السابق، ص47، هامش المحقق رقم:02.

[50] الشهرستاني، الملل والنحل، مج1، المرجع السابق، ص47

[51] الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 189.

[52] نفسه، ص 189.

[53] هذا بيان أن المتلقي لخطاب الزمخشري معتزلي مثله خاص، ويمكن أن يحمل على كونه كونيًّا عاما باعتبار أن المعترض قد يكون من أهل فرقته أو من غيرها.

[54] ينظر بالتفصيل جملة اعتراضات المعتزلة بإجراء هذه الآية على ظاهرها، محمد الرازي فخر الدين – التفسير الكبير– ومفاتيح الغيب، ج2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1981،ص77 وما يليها.

[55] نفسه ج 2، ص 78.

[56] الجرجاني، (على بن محمد) حاشية السيد الشريف على هامش، الكشاف، مج1، مرجع سابق، ص 189.

[57] محمد الرازي فخر الدين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ج2، المرجع السابق، ص78.

[58] الجرجاني، (على بن محمد) حاشية السيد الشريف، مطبوع بهامش الكشاف، مج1، المرجع السابق، ص 189.

[59] نفسه،ص 189. وينظر أيضا: فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج2، المرجع السابق،ص 79. والملاحظ هنا أن "الرازي" ينقل كلام الزمخشري كما هو، والحقيقة أنه كثيرا ما ينقل عنه ويشير إليه

بصاحب الكشاف. ينظر: مفاتيح الغيب خاصة تفسير سورة البقرة، ج2، الصفحة 148/72/59/58/46/45 وغيرها كثير.

(60) هو: أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، وابنه هو: أبو هاشم عبد السلام، توفي سنة 295 هـ وتوفي ابنه أبو هاشم سنة 321 هـ، ينظر: الشهرستاني، الملل والنحل، مج1، المرجع السابق، ص 79/78، هامش المحقق له: محمد سيد كيلاني رقم 01.

(61) محمد الرازي فخر الدين، التفسير الكبير،و مفاتيح الغيب، ج2، المرجع السابق، ص 79.

(62) الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 189.

(63) الجرجاني، (على بن محمد)، حاشية السيد الشريف على هامش الكشاف، مج1، المرجع السابق، ص 189.

(64) محمد الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، ج2، المرجع السابق، ص 79.

(65) إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية، المرجع السابق، ص 101 بتصرف.

(66) الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 43.

(67) التهاوني، كشاف اصطلاحات الفنون، ج1، المرجع السابق، ص622.

(68) يقول علي بن محمد الحسيني الجرجاني: "فإن قلت: هذا منقوض "بندمان" فإنه فعلان من "ندم" وهو منصرف لمجيء "ندمانة"؟ قلت: المأخوذ من "ندم" بمعنى "النادم" غير منصرف كسكران ومؤنثه "ندمى" كسكرى وأما الذي هو منصرف ومؤنثه "ندمانة" فهو من "المنادمة" بمعنى النديم، ينظر: حاشية السيد الشريف على هامش الكشاف، مج1، مرجع سابق،ص 43. ويقول ابن هشام الأنصاري (الإمام أبي محمد بن عبد الله) في باب مالا ينصرف منه ما يتمتع صرفه بعلتين أحدهما: ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة، وهو ما وضع صفة، وهو إما مزيد في آخره ألف ونون، أو موازن للفعل،و معدول يقول:"...أما ذو الزيادتين فهو فعلان بشرط أن لا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فعلى كـ" سكران –وغضبان- وعطشان" أو لكونه لا مؤنث له كـ "لحيان" بخلاف نحو مصَّان للئيم، وسيفان للطويل، وآليان لكبير الألية، وندمان: من المنادمة لا من الندم، فإن مؤنثاتها فعلانة..." ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تح: هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، ج3، بيروت، ط4، 1999، ص 92.

(69) الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 44.

(70) على بن محمد الحسيني، حاشية السيد الشريف على هامش الكشاف، مج1، المرجع السابق، ص43 /44.

(71) إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية، المرجع السابق، ص 101 بتصرف.

(72) سورة المجادلة، الآية رقم 01.

(73) الزمخشري، الكشاف، مج 4، المصدر السابق، ص 69.

(74) ابن الأثير (ضياء الدين)، المثل السائل في أدب الكاتب والشاعر، ج2، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، منشورات دار الرفاعي، ، الرياض، ط2، 1984، ص199.

(75) نفسه، ص 198

(76) هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو، المرجع السابق، ص 125.

(77) المحاورة الجدلية مقابل استعمله ابن سينا للمناقشة الجدلية Discussion Dialectique على حد قول أرسطو، ينظر هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو، المرجع السابق، ص 121.

(78) Aristote:Les Topique Livre VIII ,1619 نقلا عن: هشام الريفي، الحجاج عند أرسطو، المرجع السابق،ص 125.

(79) نفسه، ص 125.

(80) نفسه،ص 126.

(81) الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 43.

(82) الألفاظ هي قوله تعالى: (الم) وقد قضى " الزمخشري" لها بالاسمية أي أن الألف، واللام والميم أسماء وليست حروف.

(83) الزمخشري، الكشاف، مج1، المصدر السابق، ص 78.

(84) نفسه، مج1 ص 20.